

من الوزير الأول

إلى

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة

الموضوع : حول إعداد مخططات التكوين السنوية بعنوان سنة 2007.

المرجع : منشوري عدد 27 المؤرخ في 22 جوان 2004 حول إعداد مخططات التكوين السنوية

بعنوان سنة 2005.

يهدف هذا المنشور إلى ضبط المجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى تطوير قدرات ومهارات الموارد البشرية بالإدارات العمومية عند إعداد مخططات التكوين بعنوان سنة 2007 وذلك لتمكين المصالح الإدارية مركزيا وجهويا ومحليا من مصاحبة برامج الإصلاح والتحديث الرامية إلى تهيئة مقومات التنمية الشاملة وتمتين الاقتصاد الوطني وتسريع نسق النمو وفق التوجهات التي تم إقرارها بالنسبة إلى العشرية التنموية (2007-2016) والمخطط الحادي عشر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتعين في هذا الإطار تكثيف مشاركة الإطارات الإدارية في الأنشطة التكوينية الخصوصية والحلقات التحسيسية الهادفة إلى تعميق معارفهم وتطوير قدراتهم في المجالات التالية:

1. التجديد الإداري:

يستلزم بلوغ الأهداف الطموحة للخطة التنموية في المرحلة القادمة تطوير قدرات الإدارة العمومية وبالخصوص في مستويات التأطير على التحديد والإبتكار واستنباط الحلول التنظيمية المحددة بهدف الارتقاء بأداء المصالح الإدارية إلى أفضل مراتب الجودة.

وفي هذا الإطار يتعين توفير فرص إثراء معرفي للإطارات الإدارية التي تشغل خططاً وظيفية لتمكينها من التقنيات الحديثة لإعادة هندسة الإجراءات والمسالك الإدارية وتطوير الخدمات الإدارية والاستماع إلى مشاغل المتعاملين مع الإدارة وقياس مدى رضاهم عن الخدمات الإدارية المقدمة لهم.

2. تنمية الموارد البشرية:

يتعين في هذا المجال العمل على مواكبة التطور الذي تشهده التقنيات الحديثة للتصرف في الموارد البشرية وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة المسؤولين عن الموارد البشرية بالإدارات العمومية لتدعيم معارفهم بتقنيات التصرف التقديري في المهن والكفاءات الإدارية والمناهج المستحدثة لتقييم أداء الأعوان وربط تدرجهم المهني بمؤشرات موضوعية للجدارة والاستحقاق وكذلك طرق إعداد الموازنات الفردية للكفاءات.

3. جودة النصوص القانونية:

حرصاً على تدعيم موقع تونس في التصنيفات المقارنة في مجال المحيط التشريعي للأعمال والمؤسسات، يتجه التركيز على الأنشطة التي تستهدف تمكين الإطارات المعنية من التقنيات الحديثة لإعداد مشاريع النصوص القانونية والترتيبية وصياغتها وتبسيط نصها في اللغات الثلاث (العربية والفرنسية والإنجليزية) وتحقيق التلاقي مع التشريعات الدولية عامة والتشريعات الأوروبية بالخصوص.

4. التصرف الإلكتروني في الوثائق والأرشفة الإلكترونية:

حرصاً على توفير مقومات النجاح للخطة الوطنية للتصرف في الوثائق والمعلومات في بيئة إلكترونية التي أقرها المجلس الأعلى للأرشيف، يتعين العمل في هذا المجال على تنظيم دورات تكوينية مختصة بالتنسيق مع مؤسسة الأرشيف الوطني تستهدف المسؤولين عن الأرشيف بالوزارات بهدف تمكينهم من الوسائل القانونية والتقنية والتنظيمية لإرساء أنظمة للتصرف الإلكتروني في الوثائق والأرشفة والإلكترونية.

5. الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص:

يستوجب توسيع مجالات المشاركة للقطاع الخاص في توفير الخدمات والمرافق العمومية عن طريق المناولة أو الزمة تدعيم معارف المسؤولين بالمصالح القانونية

وبالمصالح الإدارية والمالية بالوزارات بتقنيات إعداد كراسات الشروط والملفات الفنية المتصلة بالمشاريع موضوع المناولة أو اللزمة وكذلك تطوير قدرتهم على التفاوض بشأنها مع ممثلي مصالح المؤسسات الخاصة.

6. تقنيات التسويق الإداري:

يمثل التعريف ببرامج ومبادرات الإصلاح والتحديث عن طريق الوسائل الاتصالية السمعية والبصرية والإلكترونية مقوما من مقومات النجاح في تغيير صورة الإدارة العمومية لدى المتعاملين معها داخليا وخارجيا وعنصرا داعما لإشعاع الإدارة التونسية في محيطها الإقليمي يمكن أن يساهم بصفة فاعلة في تصدير بعض التجارب الإدارية الناجحة.

وفي هذا المجال يتعين تكثيف الأنشطة التكوينية التي تستهدف المسؤولين عن الاتصال الإداري بالوزارات لتمكينهم من التقنيات المستحدثة في مجال التسويق الإداري وفتح المجال لهم للاستفادة من التجارب الناجحة.

7. الإدارة الرشيدة والشفافية:

يتجه العمل في هذا المجال على مواصلة الجهود الرامية إلى تعميق الوعي لدى الأعران العموميين بمقومات الإدارة الرشيدة والشفافية وذلك من خلال برمجة أنشطة تدعم معرفتهم بالتقنيات الحديثة للتقييم والمساءلة وتساهم في نشر ثقافة الشفافية والحرص على مشاركتهم بصفة منتظمة في الدورات التكوينية التي تنظم للغرض وبالخصوص من طرف الهياكل المختصة في مجال الصفقات العمومية.

توجه مشاريع مخططات التكوين لسنة 2007 إلى الوزارة الأولى (الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات) عن طريق البريد الإلكتروني في العنوان التالي Takouin@pm.gov.tn (إلا إذا تعذر ذلك فنيا) في أجل أقصاه يوم 30 أكتوبر 2006 علما وأن آخر أجل للمصادقة على المخططات حدد ليوم 15 ديسمبر 2006 حتى يتسنى الشروع الفعلي في تنفيذ مختلف الأنشطة التكوينية المبرمجة بداية من 02 جانفي 2007.

فالرجاء من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق مقتضيات هذا المنشور بكامل الدقة والعناية واحترام الآجال المبينة أعلاه.

والسلام

عن الوزير الأول
الوزير الأول
المكلف بالوزارة الأولى
والمسئولة الإدارية